الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السابعة والسبعون

الجلسة العامة **40**

الاثنين، 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس: السيد كوروشي . . . . . (هنغاريا)

نظراً لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد دانغ (فييت نام).

افتتحت الجلسة الساعة 15/00.

البند 127 من جدول الأعمال *(تابع)*

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى

تقرير الأمين العام (A/77/277)

مذكرتان من الأمين العام (A/77/95/Rev.1 و A/77/158)

(أ) التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي

(ب) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي

(ج) التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية

(د) التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية

(هـ) التعاون بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

(و) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية

(ز) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

(ح) التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية

(ط) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي

(ي) التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرنكوفونية

(ك) التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

(ل) التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا

(م) التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا

(ن) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية

(س) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي لمنطقة البحر الأسود

(ع) التعاون بين الأمم المتحدة ومنتدى جزر المحيط الهادئ

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room AB-0601، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

(ف) التعاون بين الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا

(ص) التعاون بين الأمم المتحدة وجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية

(ق) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة شنغهاي للتعاون

(ر) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي

(ش) التعاون بين الأمم المتحدة ومبادرة أوروبا الوسطى

(ت) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان وجمهورية مولدوفا من أجل الديمقراطية والتنمية الاقتصادية

(ث) التعاون بين الأمم المتحدة ورابطة الدول المستقلة

(خ) التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة

(ذ) التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)

(ض) التعاون بين الأمم المتحدة والصندوق الدولي لإنقاذ بحر آرال

(أ أ) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): قبل إعطاء الكلمة للمتكلمين تعليلاً للتصويت أو شرحا الموقف بعد البت في مشاريع القرارات أو المقررات، أود أن أذكر الوفود بأن بيانات تعليل التصويت أو شرح الموقف تقتصر مدتها على عشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيدة سيفيجيما (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد المملكة المتحدة بقوة التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وفقاً للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. فالمنظمات الإقليمية تضطلع بدور رئيسي في دعم الأمم المتحدة في صون السلام والأمن الدوليين. ومع ذلك، فإن منظمة معاهدة الأمن الجماعي منظمة تضم في عضويتها روسيا وبيلاروسيا ورئيس أركانها المشتركة هو ضابط في الجيش الروسي. وإزاء خلفية العدوان الروسي غير المشروع على أوكرانيا، الذي أدين بأغلبية ساحقة في سلسلة من القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة، لا يمكن للمملكة المتحدة في هذه الظروف أن تؤيد قراراً يرحب بالتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة، ولذلك امتنعت عن التصويت على القرار 13/77 ولا تزال المملكة المتحدة ملتزمة بالعمل مع الأعضاء الآخرين في منظمة معاهدة الأمن الجماعي، أي أرمينيا وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان.

السيد ماكاريفيتش (بيلاروس) (*تكلم بالروسية*): يشرفني أن أتكلم اليوم بالنيابة عن جمهورية بيلاروس بصفتها عضواً في منظمة معاهدة الأمن الجماعي.

أود أن أشدد على أهمية الحفاظ على حوار منهجي ومستمر بين منظمة معاهدة الأمن الجماعي والأمم المتحدة. وتؤيد بلدان المنظمة التطوير الشامل للعلاقات المتوازنة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى، بما في ذلك في مجال صون السلام والأمن الدوليين. وقد شددت كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن على أهمية ذلك التعاون في عدة مناسبات. والتعاون بين مختلف الهياكل الدولية والإقليمية في مجالي التكامل الاقتصادي والأمن على حد سواء شرط للحياة العصرية، كما أنه شرط أساسي للتنمية المستدامة للبلدان والشعوب من أجل ضمان بيئة يسودها السلام والاستقرار تفضي إلى التقدم والازدهار.

وتعارض بيلاروس تسييس الوثائق والعمليات الدولية المشهود لها بأنها بناءة. ونؤكد من جديد اهتمام دول منظمة معاهدة الأمن الجماعي بتعزيز تعاوننا مع الأمم المتحدة والبناء على التقدم المحرز بالفعل. ونعتقد أن من الضروري إجراء حوار تدريجي مفيد للطرفين يراعي مصالح جميع الدول دون استثناء وفي إطار القانون بغية تحقيق نتائج ملموسة في تعزيز التعاون بين المنظمة والأمم المتحدة.

وأود أيضاً أن أحيط علماً بالبيانات التي أدلى بها اليوم (انظر A/77/PV.39) زملائي من بعض الدول والتي أشاروا فيها إلى مشاركة جمهورية بيلاروس في العملية العسكرية الخاصة

الروسية في أوكرانيا، وأن أرد عليها. ونود مرة أخرى التشديد على أن بيلاروس لم تشارك ولا تشارك ولا تنوي المشاركة في تلك العملية العسكرية وأن جميع الاتهامات الموجهة إلى جمهورية بيلاروس بشأن تلك المسألة لا أساس لها من الصحة.

السيدة بيشاردو أوربينا (نيكاراغوا) (*تكلمت بالإسبانية*): تود نيكاراغوا شرح موقفها بشأن القرار 19/77، المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومبادرة أوروبا الوسطى".

تعلق نيكاراغوا أهمية كبرى على التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى. ولكن يؤسفنا تسييس نص القرار الذي توصلنا إلى توافق في الآراء بشأنه، والذي يركز أساساً على الإحاطة علماً بالمبادرات الرامية إلى تحسين التنسيق بين الأمم المتحدة ومبادرة أوروبا الوسطى بغية ضمان رفاه شعوب مناطقنا. وتتمسك نيكاراغوا بموقفها المبدئي بعدم تأييد القرارات التي تستهدف بلداناً بعينها والتي تستخف بجدول أعمالنا وتضفي عليه طابعاً سياسياً، وهو إجراء نعتقد أنه يضعف الغرض من أي قرار.

ويؤسفنا أن شواغل العديد من الوفود، ومنها وفدنا، لم تؤخذ في الاعتبار في المشاورات التي أجريت مع جميع الأعضاء بشأن القرار. وتعتقد نيكاراغوا أن القرار يفتقر إلى التوازن في صياغته، لأننا إذا كنا نتكلم عن الآثار على اقتصادات العالم، ينبغي أن نذكر الجزاءات المفروضة على الاتحاد الروسي، التي تسبب في الواقع مآس إنسانية وتخلق مخاطر لم يسبق لها مثيل لاقتصادات العالم، بما في ذلك على الطاقة والأمن الغذائي، ولا تؤثر على أوروبا فحسب، بل أيضا على البلدان النامية. ولهذا السبب صوتنا ضد الفقرة السادسة من ديباجة القرار والفقرة 3 من منطوقه، اللتين طلب حذفهما في ذلك الوقت، بغية الحفاظ على روح توافق الآراء في القرار. ونعتقد أيضاً أن تسييس القرار أمر غير مناسب. ولذلك صوت وفدنا أيضاً ضد القرار في مجموعه.

ونشجع الميسرين على العمل من أجل التوصل إلى نص قائم على توافق الآراء في المستقبل، مع التركيز على الصياغة المفيدة الواردة في القرار 19/77، مثل تشجيعه على الاضطلاع بمزيد من الأنشطة المتعلقة بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها.

السيد براتشيك (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، أود الإعراب عن امتناننا لجميع الوفود التي صوتت ضد القرار 13/77، المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي"، أو امتنعت عن التصويت عليه.

ويود وفد أوكرانيا أيضاً تعليل تصويته على القرار 16/77، المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ورابطة الدول المستقلة". وفي هذا الصدد، أود لفت انتباه الجمعية إلى أن برلمان أوكرانيا (فرخوفنا رادا) حدد في عام 1991 أن أوكرانيا، بوصفها أحد الأعضاء المؤسسين لرابطة الدول المستقلة، ترفض منح رابطة الدول المستقلة مركز شخص من أشخاص القانون الدولي. وذلك لأن الاتفاق المنشئ لرابطة الدول المستقلة، وإعلان ألما آتا، وميثاق رابطة الدول المستقلة لا تمنح الرابطة هذا المركز.

تعتبر أوكرانيا أن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، على النحو المنصوص عليه في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، أداة حيوية لتسوية النزاعات بفعالية ولتعزيز السلام والأمن. وتكثفت مشاركة المنظمات الإقليمية في المهام المتصلة بالسلام، وأصبح الاعتراف بهذه المنظمات على نحو متزايد عنصراً حيوياً في مبادرات منع نشوب النزاعات وإدارتها. وفي الوقت نفسه، لا يمكننا تأييد فكرة استخدام الأمم المتحدة بغية تعزيز رابطة الدول المستقلة، التي، للأسف، ليست منظمة تخدم تلك الأغراض. فقد استمرت في الإساءة إلى مصداقيتها ولا يمكن اعتبارها لاعباً إقليمياً بناءً.

وبعد الغزو الروسي غير القانوني وغير المبرر لأوكرانيا، صوتت الأغلبية الساحقة في الجمعية العامة لصالح اعتماد القرار دإط-1/11، المعنون "العدوان على أوكرانيا"، الذي يشجب بعبارات قوية عدوان الاتحاد الروسي على أوكرانيا، انتهاكا للفقرة 4 من المادة 2 من ميثاق الأمم المتحدة. وتشن هذا العدوان القوات المسلحة

للمعتدي، الاتحاد الروسي بمساعدة ودعم كاملين من بيلاروس، وهي دولة اعترفت الجمعية العامة بأنها ضالعة في الاستخدام غير المشروع للقوة ضد أوكرانيا.

والاتحاد الروسي وبيلاروس دولتان عضوان في رابطة الدول المستقلة. ومن الواضح اليوم أن الجماعة التي تقودها روسيا لن تسهم في تسوية النزاعات المحلية بالوسائل السلمية على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة وميثاق رابطة الدول المستقلة. بل على العكس، شجعت أعضاءها على مواصلة انتهاك القانون الدولي. ولم نسمع أي عبارات إدانة أو قلق تجاه العدوان الروسي على أوكرانيا من أي من الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة.

ومع أخذ كل ما ذكرته للتو في الاعتبار، لم تستطع أوكرانيا تأييد القرار 19/77، وبالتالي نأت بنفسها عن توافق الآراء بشأنه.

السيدة إعجاز (باكستان) (*تكلمت بالإنكليزية*): طلبت الكلمة لأعرب عن موقف وفدي من القرار 19/77، المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومبادرة وروبا الوسطى".

لقد صوت وفدي مؤيداً للقرار، لأننا نؤيد هدفه الأوسع. ولكن، بما أن وفدي امتنع عن التصويت على الفقرة السادسة من ديباجة القرار والفقرة 3 من منطوقه، فإننا ننأى بأنفسنا عن هاتين الفقرتين.

السيد الطرشة (الجمهورية العربية السورية) (*تكلم بالإنكليزية*): يأخذ وفدي الكلمة تعليلاً للتصويت بعد التصويت على القرار 19/77، المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومبادرة أوروبا الوسطى".

يرى وفدي أن العملية المؤدية إلى اتخاذ أي قرار للأمم المتحدة ينبغي أن تسترشد بالشفافية وحسن النية، بل وبالرغبة في توافق الآراء والوحدة في نهاية المطاف. علاوة على ذلك، يجب، بأي ثمن ،تجنب الصيغ المثيرة للجدل بغية الحفاظ على روح التعاون والتعددية التي يفترض أن الأمم المتحدة تقوم عليها.

والنص المذكور قرار تقني زُعم أنه يهدف إلى تقوية تعددية الأطراف، وتعزيز التضامن وبناء أوروبا موحدة ومتماسكة وآمنة ومستقرة، بدون خطوط فاصلة، وذات قيم مشتركة. ولكن ما الذي حدث؟ النص مثقل بلغة مسيسة وعدائية لا تؤدي إلا إلى تعميق الخلاف وتقويض روح التعاون وجلب مزيد من الاختلاف إلى الطاولة – ناهيك عن عدم أخذ شواغل العديد من الوفود في الاعتبار.

إن استهداف بلد واحد لم يكن أبداً حلاً للمشاكل. صدقوني، فنحن نتكلم من واقع التجربة. لطالما كان بلدي هدفاً لقرار يخص بلداً بعينه على مدى السنوات العشر أو الإحدى عشر الماضية. فماذا نتج عن ذلك سوى تقديم ادعاءات مضللة وكاذبة حول حالة حقوق الإنسان في سورية؟ أستطيع مطمئنا القول إنه لم ينتج عنه شيء على الإطلاق. الحل ليس استهداف بلدان بعينه. ولا تعزيز روح الشقاق هو الحل. واعتماد نص كهذا ليس خطوة إلى الأمام. بل إن ذلك ليس سوى انتكاسة في عملنا المتعدد الأطراف. ولهذا السبب صوت وفدي ضد القرار 19/77.

السيدة إيريش (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): يتعلق هذا البيان بالقرار 16/77، المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ورابطة الدول المستقلة".

ونشكر كازاخستان على عملها بشأن القرار. وتؤيد الولايات المتحدة التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية بغرض التمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، مثل احترام حقوق الإنسان لجميع الأشخاص واحترام سيادة الدول الأعضاء وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي، بما في ذلك قرارها بالانضمام أو عدم الانضمام إلى جمعيات مع دول أخرى.

وتأسف الولايات المتحدة لأن القرار لا يشير إلى التعاون بين الأمم المتحدة ورابطة الدول المستقلة في مجال حقوق الإنسان. ونلاحظ أن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما فيها الدول الأعضاء أيضاً في رابطة الدول المستقلة، عليها واجبات والتزامات دولية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان العالمية المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فضلاً عن تلك الواردة في الصكوك التي هي أطراف فيها. ويجب أن تحترم تدابير مكافحة الإرهاب والتطرف

العنيف الالتزامات بموجب القانون الدولي وألا تُستخدم كذريعة للحد من ممارسة المعارضين السياسيين أو أعضاء المجتمع المدني لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما فيها حرية التعبير.

وتلاحظ الولايات المتحدة أيضاً أنه ينبغي ربط التطرف المشار إليه في الفقرة 1 بالعنف. فالخطاب الذي يروج لأيديولوجية أو معتقد فحسب، حتى وإن كانا متطرفين، محمي بشكل عام بحرية التعبير. وينبغي أن يكون التطرف العنيف محور جهود الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والمكلفون بولايات في مجلس حقوق الإنسان مستعدون لمساعدة الدول بتقديم توصيات لتحسين الوفاء بالالتزامات والتعهدات في مجال حقوق الإنسان.

وتشجع الولايات المتحدة جميع أعضاء رابطة الدول المستقلة على دعوة المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة المعنيين إلى القيام بزيارات قطرية والتعاون معهم بشأن توصياتهم. ونشجع الاتحاد الروسي بصفة خاصة على تمكين المُقرِّر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الاتحاد الروسي، بمجرد تعيينه، من الوصول إلى البلد لأغراض رصد الحالة هناك والإبلاغ عنها.

السيد هوبز (أستراليا) (*تكلم بالإنكليزية*): طلبت أستراليا الكلمة لشرح موقفها بشأن القرار 18/77، المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي".

تواصل أستراليا دعم التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي. وقد سُررنا بتأييد القرار الذي يعترف بتلك الجهود اليوم. ومع ذلك، يجب أن نسجل خيبة أملنا لأن القرار يشير مرة أخرى إلى برنامج عمل عام 2025، الذي يستهدف إسرائيل استهدافاً غير عادل. ولهذا السبب، تنأى أستراليا بنفسها عن توافق الآراء بشأن الفقرة الرابعة من الديباجة.

وتثق أستراليا بأن موقفها سيؤخذ في الاعتبار في المناقشات المقبلة وتتطلع إلى مزيد من التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي في المستقبل.

السيد هيرجي (كندا) (*تكلم بالإنكليزية*): انضمت كندا إلى توافق الآراء اليوم بشأن القرار 18/77 لأننا نؤيد بقوة هدفه المتمثل في تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي.

إن عمل منظمة التعاون الإسلامي في تعزيز مبادئ الأمم المتحدة المشتركة بشأن المسائل الجنسانية في أفغانستان، على سبيل المثال، غاية الأهمية. ومع ذلك، تود كندا النأي بنفسها عن الفقرة الرابعة من ديباجة القرار، التي تشير إلى برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لعام 2025– وهي وثيقة تختص إسرائيل وحدها بالانتقاد على نحو غير عادل، وهي ممارسة نعتقد أنها لا تقرب الأطراف بأية صورة من إجراء المفاوضات المباشرة، الضرورية للتوصل إلى حل الدولتين.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى آخر المتكلمين في سياق شرح الموقف أو تعليل التصويت بعد البت في مشروع القرار.

لقد طُلبت ممارسة حق الرد. وأود تذكير الأعضاء بأنَّ البيانات التي يدلى بها ممارسة لحقِّ الردِّ تقتصر على 10 دقائق للمداخلة الأولى وخمس دقائق للمداخلة الثانية، وينبغي للوفود أن تُدلي بها من مقاعدها.

السيد أيديل (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود الإدلاء بالبيان التالي ممارسة لحقنا في الرد على بيان شرح الموقف الذي أُدلي به باسم الاتحاد الأوروبي (انظر A/77/PV.39) فيما يتعلق بالقرار 18/77، بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي.

لا يمكن التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة ومستدامة بشأن المسألة المتعلقة بجزيرة قبرص إلا بعد عملية تبدأ بإعادة تأكيد المساواة المتأصلة في السيادة والمركز الدولي المتساوي للشعب القبرصي التركي، اللذين اعترفت بهما اتفاقات 1959–1960. ولا يعدو بيان شرح الموقف الذي أُدلي به باسم الاتحاد الأوروبي كونه مثالاً على التحيز أو التحامل.

لقد اعترف الاتحاد الأوروبي بالإدارة القبرصية اليونانية بوصفها عضواً كامل العضوية، رغم تصويت القبارصة اليونانيين بأغلبية ساحقة في عام 2004 رافضين التسوية الشاملة. ومنذ ذلك الحين، لم يتمكن الاتحاد الأوروبي من اتخاذ موقف متوازن بشأن القضية القبرصية. وما دامت مواقف الاتحاد الأوروبي تجسد مصالح القبارصة اليونانيين حصراً، فإنه سيواصل استبعاد نفسه من دور المساهم الموضوعي في الجهود المبذولة في البحث عن حل.

وينبغي للذين يعتبرون الجانب القبرصي اليوناني المالك الوحيد للجزيرة أن يتخلوا عن هذا الموقف. وندعو الجميع إلى التركيز على الواقع. فالجمهورية التركية لشمال قبرص هي إحدى الدولتين في الجزيرة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يؤكد من جديد المساواة في السيادة والمركز الدولي المتساوي للشعب القبرصي التركي وأن يتصرف وفقاً لذلك. والاعتراف بالجمهورية التركية لشمال قبرص، تمشياً مع دعوة رئيسنا للجمعية العامة، هو إحدى الوسائل لتحقيق تلك الغاية.

وستواصل تركيا بكل الوسائل الوقوف إلى جانب الجمهورية التركية لشمال قبرص وستكون صوت القبارصة الأتراك على جميع المنابر الدولية. وسيقدم الممثل القبرصي التركي مزيداً من التفاصيل عن هذه المسألة حسب الاقتضاء.

السيدة ميكاييليدو (قبرص) (*تكلمت بالإنكليزية*): طلبت الكلمة للرد على البيان الذي أدلى به ممثل تركيا.

أولاً وقبل كل شيء، أود مرة أخرى دعوة الوفد التركي إلى احترام أسماء الدول الأعضاء. وبصفتنا عضواً كامل العضوية في هذا المحفل، فإننا نطالب ونطلب استخدام اسمنا الصحيح.

قال الممثل الدائم لتركيا قبل بضعة أيام في بيان في قاعة الجمعية العامة خلال الدورة الاستثنائية الطارئة الحادية عشرة المستأنفة،

”ويجب أن نكفل بشكل جماعي التمسك بالمبادئ التأسيسية للأمم المتحدة، المكرسة في ميثاقها. وتلك هي الطريقة الوحيدة لإنقاذ أنفسنا من ويلات الحرب“ (انظر A/ES-11/PV.14).

وفي ذلك الصدد، نذكر بالبيان الذي أدلى به الأمين العام في شباط/فبراير، عندما قال:

”إن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ليست قائمة انتقائية. ولا يمكن تطبيقها بشكل انتقائي. وقد قبلتها الدول الأعضاء جميعاً ويجب عليها أن تطبقها جميعاً“.

ونشجع وفد تركيا على أخذ بيان الأمين العام في الاعتبار بجدية.

إن الإشارات إلى قبرص في وثائق منظمة التعاون الإسلامي، بما في ذلك برنامج عمل المنظمة لعام 2025، تتناقض بشكل مباشر مع قرارات الأمم المتحدة بشأن قبرص والمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة. فلنكن واضحين: لن نبقى صامتين في وجه المحاولات غير المقبولة والاستفزازية من جانب تركيا لتعزيز ما يسمى بعضوية الكيان الانفصالي غير الشرعي في بعض المنظمات الإقليمية. وستعمل قبرص بحزم ضد هذه الأعمال.

ويفضح البيان الذي أدلى به ممثل تركيا للتو مرة أخرى خطة تركيا لتقسيم قبرص وانفصالها وتجزئتها، مستخدمة طائفة القبارصة الأتراك ذريعة. ولكن من المؤسف أن خطاب تركيا العدائي يؤكد فحسب الطرف المسؤول عن غياب السلام في قبرص. وبدلاً من إلقاء محاضرات على الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء – وهي جماعة الدول التي ترغب تركيا نفسها في أن تصبح عضواً فيها – ينبغي لتركيا والقيادة القبرصية التركية التخلي عن موقفهما غير المقبول الداعم لإيجاد حل قائم على وجود دولتين في قبرص واستئناف المفاوضات للتوصل إلى تسوية توافقية على أساس قرارات مجلس الأمن المتعاقبة والعمل بصورة هادفة وبناءة لإيجاد حل عادل وقابل للتطبيق لمشكلة قبرص يعيد توحيد بلدنا بحق.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البنود الفرعية (ب) و (د) و (ك) و (ف) و (ص) و (ر) و (ش) و (ت) و (ث) و (ذ) و (أ أ) من البند 127 من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): بذلك، تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البنود الفرعية (أ) و (ج) و (هـ) إلى (ي) و (ل) إلى (ع) و (ق) و (خ) و (ض) من البند 127 من جدول الأعمال ومن البند 127 ككل.

البند 118 من جدول الأعمال (*تابع*)

(هـ) تعيين أعضاء في اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة

تقرير اللجنة الخامسة (A/77/571/Add.1)

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): لقد أوضحت الوفود مواقفها فيما يتعلق بتوصيات اللجنة في اللجنة، وهي مبينة في المحاضر الرسمية ذات الصلة. بالتالي، ما لم يكن هناك اقتراح بموجب المادة 66 من النظام الداخلي، فسأعتبر أن الجمعية العامة تقرر عدم مناقشة تقرير اللجنة المعروضة عليها اليوم. تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): ستقتصر البيانات بالتالي على تعليلات التصويت. وأود تذكير الأعضاء بأنه وفقاً للمقرر 401/34 ينبغي للوفود، قدر الإمكان، تعليل تصويتها مرة واحدة، أي إما في اللجنة أو في الجلسة العامة، ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفاً عن تصويته في اللجنة وأن تقتصر مدة تعليلات التصويت على 10 دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

وقبل الشروع في البت في التوصيات الواردة في تقرير اللجنة، أود إبلاغ الممثلين بأننا سنبت فيها بنفس الطريقة التي اتُبعت في اللجنة، ما لم تُخطر الأمانة العامة مسبقا بخلاف ذلك. وبالتالي آمل أن نتمكن من الشروع في أن نعتمد بدون تصويت تلك التوصيات التي اعتُمدت في اللجنة بدون تصويت.

توصي اللجنة في التقرير أن تعيد الجمعية العامة تعيين دوروثي برادلي (بليز) عضوةً في اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة لفترة عضوية مدتها ثلاث سنوات تبدأ في 1 كانون الثاني/يناير 2023.

وبالتالي، هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في إعادة تعيين دوروثي برادلي عضوة في اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة لفترة عضوية مدتها ثلاث سنوات تبدأ في 1 كانون الثاني/يناير 2023؟

تقرر ذلك (412/77).

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (هـ) من البند 118 من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة 15/30.